

زراعة الخضر ومحاربة الغلاء

لحضور صاحب الفضة بطرس باسبلي بك

كفاح الغلاء في مقدمة المسائل التي تشغله الرأى العام عندنا اليوم، ولما كانت المواد الغذائية هي أول احتياجات الإنسان، فقد وجب العمل على خفض أسعارها. وننêuج في مقال اليوم موضوع الخضر من هذه الناحية.

أهمية التوسيع في زراعة الخضر :

والخضر الطازجة — تختلف عن المواد الغذائية الأخرى — في أنها لا يمكن أن نسد حاجتها منها إلا بزراعتها في أراضينا، ولذا كان التوسيع في زراعتها هو الحل الوحيد لخفض أسعارها. ولا يبعد هذا التوسيع مجرد ضرورة عاجلة يقتضيها كفاح الغلاء، إذ أن البحوث الخاصة بالغذائية تدعوا إلى الاستزادة من الخضر لرفع مستوى الغذائية، ولاتقاء الأمراض التي تنشأ عن نقص العناصر التي تحتويها في غذاء الشعب واقتصادنا القومي يدعونا إلى التوسيع في زراعتها، لتتوافر لدينا منها صادرات تعود علينا بأرباح جزيلة، فإن مصر يمكن أن تصبح المورد الرئيسي لتوين بلدان أوروبا بالخضر الطازجة في الشتاء والربيع، وهي تباع فيها بأسعار عالية في هذه الأوقات لندرتها فيها، فإنها لا تزرع في هذه البلاد إلا داخل صوبات زجاجية كثيرة النفقات.

العوامل التي تدعو إلى ارتفاع أسعار الخضر عندنا :

وترجع أسباب ارتفاع الخضر إلى أن أغلب المساحات التي تزرع بها توجد في الجهات المجاورة لمصر والاسكندرية، حيث يرتفع ثمن الأرض وأجرة اليد العاملة عن تلك الجهات الأخرى. وتزرع أصناف الخضر الرئيسية في عروات متالية، والعروات التي تزرع مسكونة هي التي تصادف أسعاراً عالية، ومثل هذه العروات تتعرض لعوامل الجو ولإصابة الآفات بأكثر مما تتعرض له العروات التي تزرع في أنساب المواعيد، كما أنها تتطلب إجراءات خاصة لواقتها من هذه العوامل بقدر الإمكان، فهي بذلك كثيرة ونفقة تتعرض للخطرة.

أسباب الإحجام عن التوسيع في زراعة الحضر :

ولا يقبل عادة على زراعة الحضر الطازجة إلا صغار الوراع ، لأنها لا تجني دفعة واحدة كما تجني حاصلات الحقل ، وتحتاج إلى حراسة وتعهد وإلى وفرة الماء والسماد كما أنها تحتاج إلى خبرة خاصة بأساليب خدمتها ومقاومة آفاتها ، وهذا لا يتوافر إلا في الجهات التي اعتادت زراعتها . ومن أهم الأسباب التي تدعوا إلى إحجام بعض الوراع عن زراعة الحضر رغم وفرة أرباحها عدم وفرة المواصلات والتوصيل المشجعين على زراعتها .

وسائل الاستزادة من زراعة الحضر :

توجد عدة مقتراحات لخفض أسعار الحضر ، كفتح تصديرها ، وتحث جهات حكومية على زراعة مساحات واسعة منها . ويبدو أن هذه المقترنات — وإن جاءت بفائدة عاجلة — فإنما ليست السياسة الحكيمية التي تؤدي إلى التوسيع في زراعة الحضر بحالة مستقرة . وهذا يجب أن ندعو إلى سياسة بعيدة المدى من ماهما التوسيع في تصريف الحضر ، لا وضع القيد في سبيل ذلك ، وعمادها تشجيع الوراع ، لا منافستهم .

والسياسة التي ندعو إليها هي أن تعنى الحكومة بدراسة ما يحتاج إليه من كل أنواع الحضر لاستهلاكها المحلي ولتصديرها للخارج . وينتخب لكل نوع من هذه الأنواع عدة مناطق موافقة لزراعته بحسب احتياجاته من ناحية التربة وماء الري وسبل المواصلات وغير ذلك ، وتعدد مناطق لزراعة يعتبر ضرورياً للقضاء من الأضرار المحتملة بسبب أحوال الجو والآفات الزراعية . ويجب أن تعنى الحكومة ببحث كثار الوراع وصغارهم بهذه المناطق على التوسيع في زراعة الحضر التي اختيرت لها تشجيعهم بالإرشاد الفنى والمعونة الفنية اللازمة ، وتنظيم عمليات النقل والتوصيل لهم ، كما يجب لاستقرار زراعة الحضر كسب الأسواق الخارجية لتصريف ما يزيد على حاجة البلاد وتشجيع معامل حفظ الحضر ومنتجاتها ، لإيجاد التوازن بين العرض والطلب في مختلف أوقات السنة ، فضلاً عما في تفسير هذه الصناعة من الفوائد الكثيرة .